المونيتور: نظرة على خيارات "اليوم التالي" لإسرائيل في غزة وسط انقسام الحكومة

استعرض تقرير أعدَّه الكاتب بن كاسبيت لموقع المونيتور عن خيارات إسرائيل بعد حرب غزة والعقبات التي تواجه تلك الخيارات.

ويقول الكاتب في مستهل تقريره إن إسرائيل بعيدة كل البعد عن معرفة ما يجب فعله بشأن غزة بعد أن تقوم، نظريًا، بإسقاط حماس وقادتها.

وقال مستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي في الأسابيع الأخيرة إنه بعد تخليص غزة من حماس، يجب تسليم السيطرة على الأرض إلى السلطة الفلسطينية. لكن هذا ليس الموقف الرسمي لإسرائيل. في الواقع، تعارض أغلبية واضحة بين حزب الليكود الحاكم عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، التي أطاحت بها حماس في عام 2007. لقد استبعدت أحزاب الصهيونية الدينية والقوة اليهودية اليمينية المتطرفة في الائتلاف الحاكم الفكرة تمامًا.

ويتمسك رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالغموض في هذا الشأن، ويرفض أفكارًا مختلفة، مثل احتلال إسرائيل لغزة، ولكن دون تقديم بدائل. والسيناريو الوحيد الذي التزم به هو الحفاظ على السيطرة العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء المنطقة، كما فعلت إسرائيل لعقود من الزمن في الضفة الغربية. ومن الواضح أن إحجامه عن الالتزام يرتبط بمستقبله الشخصي والسياسي بعد الحرب، والذي يكاد يكون غائمًا مثل مستقبل غزة.

ونقل الموقع عن مصدر أمني سابق كبير، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، قوله إن «إسرائيل لديها ثلاثة خيارات. أحدهم ممتاز، والثاني سيء، والثالث ليس سيئًا ولكنه غير واقعي».

دور لمصر؟

وأوضح الكاتب أن الخيار الأول، الذي يحظى بأكبر قدر من الدعم بين صناع القرار الإسرائيليين، هو أن تسيطر مصر على القطاع مقابل الإعفاء الكامل من ديونها الخارجية الضخمة.

عندما كان القادة الإسرائيليون والمصريون يتفاوضون على معاهدة السلام التاريخية بينهما في أواخر السبعينيات، توسل الإسرائيليون إلى الرئيس أنور السادات لاستعادة غزة، التي كانت تديرها إلى أن استولت إسرائيل على المنطقة في عام 1967. وقد رفض السادات العرض، تاركًا المعضلة الديموغرافية في أيدي إسرائيل.

وبعد مرور أكثر من أربعة عقود – وغزة واحدة من أكثر الأماكن اكتظاظًا بالسكان والفقر على وجه الأرض – رفض الرئيس عبد الفتاح السيسي أيضًا جميع الطلبات والتوسلات والإغراءات المقدمة إليه.

وقال المصدر الأمني السابق: «نحن والأميركيون، وكذلك بعض دول الخليج، لم نتخلى بعد عن الخيار المصري». وأضاف: «تُبذل جهود لإقناع الأطراف المعنية بأن هناك فرصة سانحة لدعم مصر في ازمتها الاقتصادية».

وتشمل المقترحات إعادة بناء غزة جنوب موقعها الحالي – بدلًا من إعادة البناء في مناطق الدمار التي خلفتها القنابل الإسرائيلية – ونقل بعض سكانها إلى دول عربية أو دول أخرى وترك الباقي في غزة المعاد بناؤها.

وكان رد فعل المصريين غاضبًا على هذه الأفكار. وكلفت الحكومة الإسرائيلية رئيس الموساد السابق يوسي كوهين بتصميم رافعة دولية من شأنها تحريك المصريين في الاتجاه المطلوب. وقد نشط اتصالاته الكثيرة، وزار دولًا في المنطقة وقدم مقترحات، لكن دون جدوى. ويظل المصريون متمسكين بموقفهم.

وقال مصدر سياسي إسرائيلي كبير للمونيتور، شريطة عدم الكشف عن هويته: «إنهم يعتقدون أن إضافة أكثر من مليوني فلسطيني إلى السكان المصريين سوف يوقظ جماعة الإخوان المسلمين ويمكن أن يسبب ثورة في مصر. وهم يفضلون إفلاس مصر على مواجهة مصير كبار المسؤولين الفلسطينيين الذين ألقت بهم حماس من فوق أسطح المنازل عندما أطاحت بالسلطة الفلسطينية».

من رام الله إلى مدينة غزة

وينتقل الكاتب إلى الخيار الثاني والمتمثل في عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، وهو ما يعتبره عديد من صناع القرار الإسرائيليين فكرة سيئة؛ ذلك أنه ببساطة سوف ينسف الهدف النهائي للحكومة المتمثل في قطع جميع العلاقات بينها وبين غزة.

وقال مصدر أمني إسرائيلي كبير، تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته: «هذا كل شيء، إسرائيل وغزة لم تعدا موجودتين. ولن يوجد عمال فلسطينيون في إسرائيل، ولن تكون هناك إمدادات مياه إسرائيلية لغزة، ولا كهرباء، ولا وقود، ولا تجارة، ولا شيء. بعد ما فعلوه بنا، يمكنهم أن ينسوا أمرنا».

هناك عديد من المصالح السياسية التي تلعب دورًا هنا. ويعارض اليمين السياسي الإسرائيلي بشدة سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة، خوفًا من أن تؤدي إلى توحيد الفلسطينيين هناك وفي الضفة الغربية تحت قيادة مشتركة. وهذا من شأنه أن ينهي الانقسام الفلسطيني الذي خدم أيديولوجيته منذ عام 2007، ويمكن أن ينعش إمكانية إجراء مفاوضات سياسية حول حل فلسطيني.

ومع ذلك، فإن الطريقة التي تبدو بها الأمور ليس فيها ما يدعو للقلق. وفي أعقاب كارثة السابع من أكتوبر، أصبح هناك إجماع عام نادر في إسرائيل على ضرورة استكمال خطة فك الارتباط من غزة، التي بدأها رئيس الوزراء أرييل شارون في عام 2005. ولن يُنهي حكم السلطة الفلسطينية في غزة العلاقة بين إسرائيل وقطاع غزة، بل يمكن أن يعززها.

التحالف الدولي

وتطرق الكاتب إلى الخيار الثالث والذي يتمثل في تسليم غزة إلى تحالف دولي يتألف من الدول العربية و/أو حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة.

وقال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع، شريطة عدم الكشف عن هويته: «يبدو الأمر رومانسيًا، لكن هذه الفرق لا تعمل أبدًا. يجب على أولئك الذين يديرون غزة أن يشاركوا وأن يكون لديهم اهتمام حقيقي، وليس مجرد ضيوف».

وأشار المصدر السياسي إلى نتائج حرب لبنان عام 2006 وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، الذي كان من المفترض أن يدفع حزب الله إلى الخروج

من جنوب لبنان، بعيداً عن حدود إسرائيل، إلى خط شمال نهر الليطاني. وجرى نشر قوة متعددة الجنسيات على طول الخط، لكن حزب الله تسلل تدريجيًا إلى الجنوب.

وقال المصدر: «لم يجرؤ أحد على إخبار حزب الله بعدم التواجد على طول الحدود مع إسرائيل، مما أدى بنا إلى التصعيد الحالي».، في إشارة إلى الاشتباكات العنيفة مع حزب الله في الأسابيع الأخيرة.

ويرى الكاتب أن أحد الحلول الإبداعية المطروحة هو بناء جزيرة صناعية ضخمة قبالة سواحل غزة.

وقال مسؤول أمني سابق رفيع المستوى، مروجًا لإحدى أفكاره: «سيكون هذا الحل أرخص وأسرع من إعادة بناء قطاع غزة نفسه. هناك التكنولوجيا والوسائل والمال. وتوجد في أبوظبي ودبي أعداد هائلة من هذه الجزر الاصطناعية التي أصبحت مراكز للسياحة والتجارة والإسكان والبنية التحتية. وهو حل سهل نسبيًا. وكذلك هو حل غير مكلف وسيسمح للجميع بفتح صفحة جديدة. وسيحصل سكان غزة على أرض جديدة ذات بنية تحتية فعالة. ولن تكون هناك حدود برية بين إسرائيل وغزة ».

وحذر المصدر من أن أي محاولة لإعادة بناء غزة محكوم عليها بالفشل نظرًا لشبكة الأنفاق الضخمة تحت الأرض التي يمكن أن ينهار فيها كل شيء.

وقال: «سوف تمتص المدينة تحت الأرض ما هو فوقها. لم تقع الكارثة بعد. ويمكن أن تكون هذه الجزيرة حلًا جيداً للغاية».